نظام الاحتكار في مصر والموقف البريطاني منه

م.م لؤي جمعه فاضل
م. رياض غني محمود

المقدمة

تطرقنا في هذا البحث عن نظام الاحتكارات في مصر والموقف البريطاني منه حيث بينا سياسة محمد علي باشا ووضعه لهذا النظام .

اما اهمية هذا الموضوع فتتضح ان سياسة محمد علي باشا بتشريع نظام الاحتكار فكان الغرض منه هو تسخير الفلاحين من اجل الحصول على اكبر قدر ممكن جهدهم ذلك الجهد الذي ترتب عليه تحقيق الارباح الطائلة له .

كان الهدف من تشريع ذلك النظام هو من اجل بناء دولة قوية ولا يمكن تحقيق ذلك الا من خلال بناء اقتصاد قوي من اجل تحقيق اصلاح عام في جميع اوضاع الحكومة المصرية فكان كل ذلك يتطلب السيطرة على اقتصاد البلاد وجعلها لصالحه لا لصالح الدول الاوربية التي كانت تتحكم باقتصاد البلاد عن طريق الامتيازات الاجنبية التي كان تخول لها السيطرة على التجارة الداخلية والخارجية لصالحها.

قام محمد علي باشا بتشريع نظام الاحتكار من اجل ان يكون هو المتحكم الوحيد بتجارة البلاد الداخلية والخارجية وهو التاجر الوحيد في البلاد بعد ان كان التجار الاوربيين هم المسيطرين على احوال البلاد الاقتصادية.

نظام الاحتكار في مصر وموقف بريطانيا منه:

عندما غزا السلطان سليم الاول[1] مصر عام 1517 اعلن نفسه المالك الوحيد للأراضي وذلك حسب العرف السائد لدى العثمانيين فكانت الدولة ممثلة في شخصية السلطان تمتلك الارض وتعطي حق الانتفاع للفلاحين على شكل امتياز وفي بعض الاحيان عن طريق الوراثة ومن اجل الانتفاع بها كان عليه ان يدفع الاتاوة للسلطة التي منحته الارض وقد تعود المصريين على هذه السياسة التي كانت سائدة ايام الفراعنة ولذا فانهم لم يعترضوا على نظام الضرائب العقارية الذي طبقته الدولة العثمانية واعتبر المماليك [2],انفسهم ممثلين للسلطان العثماني لذلك قاموا باستغلال بعده عنهم واخذوا يمتلكون اجزاء كبيرة من الاراضي بادعاء انهم الورثة الشرعيون للدولة العثمانية ثم جاء نابليون بونابرت[3] ,وصادر ممتلكات المماليك واعتبرها ممتلكات وطنية حسب التعبير الذي استخدمته فرنسا اثناء الثورة عندما استولت على ممتلكات الكنيسة والمغتربين والملكية وقد حذا محمد علي باشا [4] , حذو نابليون وطبق مفهوم الممتلكات الوطنية وعممه على الجميع لم يكن الدافع وراء ذلك الاجراء فائدة شخصية له بل كان يعتقد ان المساحات الشاسعة يمكن استغلالها وادارتها بصورة افضل من تقسيم الارض الى مزارع صغيرة لان الادارة الجديدة تحتم توفر نوع من المركزية لذلك قام بسلسلة من الإجراءات انتهت الى تغيير اوضاع الملكية والحيازة الزراعية وذلك بإلغاء نظام الالتزام[5] , حين قام بمصادرة اراضي الملتزمين وخاصة بعد التخلص نهائياً من المماليك وتم تسجيلها باسم الدولة كما قام بضم اراضي الاوقاف لصالح الحكومة المصرية بالإضافة الى المساحات التي عجز اصحابها عن اثبات حيازتها لهم استولى محمد علي باشا على اراضي الملاك مقابل ريع سنوي ينقل للورثة لم يتحمس المصريين لذلك العرض لكنهم اجبروا على قبوله فكان تفكيره انه ازاء التغير العميق الذي ينوي القيام به فهو بحاجة ماسة الى موارد والى وسائل لانعاش الدولة وتحديثها [6] لذلك قام بوضع نظام الاحتكار وهو احد الأنظمة الاقتصادية التي وضعها محمد علي باشا وكان الغرض منه تطوير الاقتصاد المصري والحد من استيراد البضائع الأجنبية والاعتماد على خبرات مصر من اجل تحقيق مشروعاته في مختلف الجوانب دون الحاجة الى عقد قروض من الدول الأجنبية وقد بدء بتطبيق النظام في عام 1812[7] وكان يقصد من وراء ذلك هو جعل البلاد في حالة اقتصادية جيدة [8] ومن اجل التحكم بالتجارة من خلال احتكار المحاصيل الزراعية

فضلاً عن الإنتاج الصناعي لصالح مصر والحصول على الاستقلال الاقتصادي ويستطيع بذلك تأسيس دولة قوية من خلال بناء اقتصاد متكامل[9] .

بعد ان كانت تجارة مصر الداخلية حرة وغير مقيدة منذ أوائل القرن التاسع عشر وكانت بيد التجار الأجانب وكانوا هم المتحكمين باقتصاد مصر [10] فسعى محمد علي باشا من اجل وضع حد لنفوذ التجار الأجانب ويصبح هو المتحكم الوحيد في تجارة البلاد[11].

قام باحتكار منتجات البلاد لصالحه, وبعد مضي حوالي ما يقارب الخمسة أعوام تمكن من فرض سيطرته على تجارة القطن والسكر والنيلة والكتان وغيرها من المنتجات الأخرى [12], قامت الحكومة المصرية بايداع المحاصيل الزراعية في مخازنها من اجل بيعها على التجار الأجانب المقيمين في مصر, والذين كانوا يقومون بدورهم بتصديرها الى خارج البلاد, وبذلك تكون هي المتحكم الوحيد بالتجارة الداخلية للبلاد من خلال شراء السلع بأسعار محددة[13], وتكون بذلك هي البائع الوحيد لها بعد ان كان التجار الأجانب هم المسيطرين على تجارة البلاد الداخلية[14] .

نظام الاحتكار في مجال الزراعة:

ادخل محمد علي باشا نظام الاحتكار في الزراعة, حيث كان يقتسم مع الفلاحين منتجاتهم الزراعية وكانت له الحصة الأكبر ويقوم بخزنها في مخازن الدولة, ويصدر منها الى خارج البلاد واذا احتاج الفلاح منها يقوم بشرائها بسعر يختلف عن السعر الذي باعه للدولة ويكون اعلى منه[15].

وقام بزراعة المحاصيل التي كانت تعود بالفائدة على البلاد وزراعتها تؤدي الى زيادة ثروة البلاد[16], فقد حث على زراعة القطن الذي كانت زراعته حديثة العهد في مصر فقد كان يزرع في بعض حدائق مدينة القاهرة كنبات من نباتات الزينة والذي أصبح في عهد محمد علي باشا من اهم المحاصيل التجارية التي يعتمد عليها في زيادة ثروة البلاد [17], وقد اصبح من المحاصيل التي لاقت رواجاً كبيراً في الأسواق العالمية وخاصة في بريطانيا[18].

والى جانب زراعة القطن حازت زراعة النيلة على اهتمامه, فقد اخذت زراعته نطاقاً واسعاً في البلاد وكان اصل النبات من خارج البلاد, الا ان زراعته اخذت في التوسع والتقدم وبالتالي فان الحكومة المصرية احتكرت تجارته لصالحها لما له من أهمية في زيادة ثروة البلاد[19].

احتلت زراعة هذا النوع من المحاصيل نجاحاً كبيراً في مصر وبالتالي فان زراعته شهدت نجاحاً باهراً.

نظام الاحتكار في الصناعة:

الى جانب اهتمام محمد علي باشا بالمحاصيل الزراعية فان احتكار الصناعة شهدت هي الأخرى اهتماماً كبيراً من قبله فقد سعى الى النهوض بواقع الصناعات القديمة التي كانت قائمة بمصر كصناعة الحصير والنسيج وقام بأنشاء مصانع عديدة بمختلف انحاء مصر لغزل ونسج القطن [20] , شمل نظام الاحتكار السلع الشائعة الاستعمال في مصر فشمل صناعة الاقمشة القطنية وسائر المنسوجات فقام بأنشاء ديواناً للأشراف عليها وارسل وكلاء بالنيابة عنه الى القرى ليشتروا لحسابه الخيوط التي تقوم النساء بغزلها وعين مشايخ في كل قرية ليقوموا بإحصاء مغازل القرية وليضمنوا استمرار تشغيل نساجي القرية كما كان يقوم بأرسال الموظفين الحكوميين الى القرى والمدن لشراء المنسوجات المجهزة بأسعار حددتها الحكومة المصرية [21] , استولت الحكومة على صناعة القصب في عام 1821 والتلي الذي يصنع من الفضة للطرازات والمناديل والمحارم([22]) كما اصدر امراً من العام نفسه نص على " **منع كافة الأهالي من تشغيل انوال الغزل والدوبارة**" وهدد بمعاقبة الذين يقومون بتشغيل تلك الانوال ومنع الفلاحين من صناعة الحصير لحسابهم الخاص واغلق مصانع السكر الاهلية عندما بات المصانع التي انشاها هو لإنتاج السكر [23] , وجمع عمال الدخان والنشوق من جميع انحاء مصر واجبارهم على لعمل لحسابه في خان واحد تحت اشراف واحد من ولاته واصدر عقوبات وغرامات على كل شخص يصنع او يبيع الدخان حتى ولو كان للاستهلاك الشخصي ووصل الامر الى قيامه بمصادرة ما تصنعه النساء في بيوتهن وبيع ذلك كله بخمسة اضعاف ما كان الناس يدفعونه في السابق[24] كما أصبحت صناعة الزيوت عام 1823 تحت اشراف الحكومة المصرية كما حرصت بعدم تشييد أي مصنع الا بعد الحصول على موافقتها كما منعت الفلاحين من صناعة الحصير لحسابهم الخاص[25] .

وبعد ادخال نظام الاحتكار في الصناعات الصغيرة, بدء محمد علي باشا بإدخال نظام المصانع الكبيرة وقام بتعين عمال فيها وحددت لهم اجورهم[26]

نظام الاحتكار في مجال التجارة:

عمل محمد علي باشا على انشاء حكومة قوية تعمل على تنشيط الزراعة والصناعة وتنشيط حركة التبادل التجاري بين مصر والدول الاوربية [27] , فبعد احتكاره للمحاصيل الزراعية والمصنوعات اخذت الحكومة

المصرية على عاتقها بيعها للتجار الأجانب والتي أدت الى زيادة الأرباح لصالحها بعد ان كانت هذه الأرباح تذهب لصالح التجار الاجانب[28].

وبفضل سياسة الاحتكار استطاعت الحكومة المصرية ولأول مرة تحقيق أرباح كثيرة وأصبح لدى الحكومة فائض من النقد المحلي والاجنبي, تستخدمه لتمويل مشروعات التعمير والتوسع العسكري والانفاق على مختلف مرافق البلاد , كما استخدمت سياستها التجارية الجديدة من اجل حماية المصنوعات المصرية , فكان بعض ما يصدر منها الى الخارج تعفى من الرسوم الكمركية وذلك من اجل تشجيع عملية التصدير وجعله والاستيراد يجريان عن طريق الحكومة المصرية وحدها , وبذلك عملت على تشجيع التصدير وتقييد الاستيراد فتستطيع تحقيق ما كانت تصبوا اليه وتعمل من اجله وهو حصولها على فائض في الميزان التجاري لصالحها[29] ومن اجل تحقيق ذلك قام محمد علي باشا بأجراء العديد من الإصلاحات من اجل اتساع التجارة فقام بتطوير ميناء الإسكندرية من اجل ان يكون جاهزاً لرسوا اكبر السفن وشق ايضاً ترعة المحمودية نسبة الى السلطان محمود الثاني [30] , كما قام بإصلاح مرفأ بولاق وسهل امام الأجانب سبل الاستقرار في مصر مما أدى الى زيادة حركة التجارة وأصبحت اكثر نشاطاً [31] , وازدادت بذلك قيمة الصادرات وكان اهم منتجاتها القطن والأرز والصمغ والانسجة الكتانية والحبوب [32] , فكانت تجارة القمح اول خطوة لممارسة الاحتكار وذلك لان تجارة القمح مع بريطانيا كانت من اهم موارد محمد علي باشا في أوائل حكمه لمصر وذلك نتيجة القحط الشديد الذي حصل في دول البحر الأبيض المتوسط ما عدا مصر فانتهز محمد علي باشا الفرصة واخذ ببيع القمح المصري لبريطانيا فحقق بذلك ارباحاً كبيرة[33] .

أصبحت الحكومة المصرية بموجب نظام الاحتكار المتحكم الوحيد بالتجارة من خلال شراء السلع بأسعار محددة وتكون هي البائع الوحيد لها [34] , وبذلك اصبح محمد علي باشا صاحب السيطرة المطلقة على كافة مجالات الإنتاج في الدولة فقد اصبح الجميع يعملون لصالحه وينتجون ما يريده [35] , واستطاع فرض سيطرته على قطاع الزراعة والصناعة في ظل نظام الاحتكار ان يشكل قاعدة لدعم عمليات التجارة الخارجية التي حققت مزيداً من العوائد والدعم والارباح للحكومة المصرية[36] .

شعر التجار الأجانب من خلال فرض نظام الاحتكار بان أيديهم أصبحت مقيدة من تحقيق مكاسب كبيرة بسبب سياسة محمد علي باشا وبذلك ازدادت شكواهم من جراء نظام الاحتكار الذي طبق في مصر [37] , فقد وجدوا ان تلك الأرباح تذهب لصالح الحكومة المصرية بدلاً من ان تذهب الى خزائنهم كما ازداد استيائهم وشكواهم بسبب معوقات التجارة فكانت شكاوى التجار الاوربيين اكثر اثارة للاستياء لقيام محمد علي باشا

بمنحهم قروض وعندما طالبهم بدفعها اعترضوا بعنف وقد علق القنصل البريطاني سولت بان اكثر من تسعة من بين عشرة تجار كانوا في الأصل مغامرين ولم يكن لهم في البداية راس مال يمتلكونه ولا حظ انه في السنوات الطيبة لم يكن التجار يستدعون لتسوية حساباتهم لكن حين كان محمد علي باشا يحتاج الى المال يصبح هؤلاء تحت رحمته تماماً ومن النادر ان يكون احدهم في حالة تسمح له بالتوصل الى تسوية نهائية ولو كان نفس هؤلاء التجار في بريطانيا لألقي بهم في واحد من سجون المدينين حتى يتعفنوا لإخفاقهم في سداد التزاماتهم اما في مصر فقد كان محمد علي باشا يجبرهم على دفع ديونهم وعندما يعجزون كان يطلب منهم ان يغادروا البلاد وقد كان ذلك يزعج التجار الاوربيين [38] , حاول محمد علي باشا ان يجبر التجار الاوربيين على شراء كميات من السلع المصرية مثل القمح والفول بأسعار عالية من اجل ان يحقق مكاسب كبيرة لكنهم رفضوا ذلك وقاموا بشراء قمح البحر اسود الذي كان اقل ثمناً من القمح المصري وحين ادرك محمد علي باشا ان تلك الخطوة ستكلفه الكثير من الخسائر طلب منهم شراء بضائعه تحت التهديد بعدم التعامل معهم مستقبلاً وقد وافقوا على الشراء مكرهين ثم اكتشفوا ان شحنات القمح من البحر الأسود وشرق البحر المتوسط قد أدت الى هبوط ثمن القمح في اوربا مما أدى الى تحقيق خسائر لهم ثم حدث ما هو اسوء حين قام محمد علي باشا بارسال سفنه الى اوربا لبيع الحبوب بسعر اقل من تلك التي يبيعها للتجار الذين اصبحوا نتيجة لذلك مفلسين وغير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم وعندئذ قدم لهم والي مصر قروضاً لعدة سنوات ولكونهم لم يستطيعوا سداد ديونهم تم طردهم خارج مصر [39] , كانت تلك الخطوة إيجابية لصالح محمد علي باشا فقد بينت كيف انه كان تاجراً حاذقاً وانه استطاع ان يتفوق بمناوراته على التجار الأجانب عندما اضطر الى ذلك وعادت السفن التي أرسلها الى اوربا محملة بالبضائع التي نافست تلك التي احضرها التجار الاوربيين الذين لم يستطيعوا من ان يجدوا مشترين في البلاد بعد ان كانوا يمتلكون الميدان السوق لصالحهم زمناً طويلاً ولم يتقبلوا المنافسة[40] .

وبحلول عام 1819 بلغت تجارة مصر الداخلية والخارجية من الاتساع والارباح درجة جعلت محمد علي باشا يقرر الاستقرار في الإسكندرية فترة تتروح تسعة اشهر حتى يتمكن من مراقبة التجارة عن كثب وعندما رأى ان بعض التجار الاوربيين لن يقوموا بسداد ديونهم ولم يجد حاجة الى خدماتهم قام بوضع حد لتعاملاتهم ففي أكتوبر عام 1820 امر التجار جميعاً ان يدفعوا ديونهم او ان يغادروا البلاد وقد علة احد القناصل الاوربيين قائلاً " **انني لست ادري ما الذي يستطيع المرء ان يأخذه شريطة ان يغادر مدينوه البلاد**" وقد سعى قناصل الدول الاوربية بعد عقد عدة لقاءات من اجل دفع محمد علي باشا على تغيير قراره الخاص بالتجار

الذين اعتبرهم مقصرين فقد زعم القنصل البريطاني ان بعض رعايا بلاده لم يكن لديهم المال لتغطية كلفة عودتهم الى بلادهم فأجابهم بوغوص بك [41] , بانه سوف يقوم بالدفع بالنيابة عن التجار الاجانب([42]) , اعترض القناصل على مطالبة محمد علي باشا التجار الأجانب بالديون المترتبة عليهم وطردهم في حال عدم دفعهم لها وادعوا بان ليس من حقه ان يطرد من البلاد أي اجنبي غير مرغوب فيه ولهذا تمسكوا بحقوق قانونية زائفة طالما ان ذلك كان يناسبهم وقرروا ان حقاً قانونياً اخر ذلك المتعلق بسداد الديون يأتي بالمرتبة الثانية وقد علقوا لا نسمح للباشا بأبعاد رعايانا من مصر اذا ان هذا يعد خرقاً للامتيازات الاجنبية [43] , التي بموجبها ليس هناك ما ينص على ان الديون يجب ان تسدد ومن اجل إيجاد حل لذلك تحتم على سفراء الدول الاوربية ان يحصلوا على موافقة الباب العالي بحرية التجارة في مصر وعليه ان يقوم بتغيير والي مصر سنوياً بحيث لا يسعى خليفته الى التشبه به [44] .

ويتضح من خلال ذلك حجم العداء لسياسة محمد علي باشا المتمثلة بنظام الاحتكار من قبل قناصل الدول الاوربية لانه كان يضر بمصالحهم ومصالح التجار الأجانب .

ولمعالجة الموقف اقترح القناصل بانه على السلطان ان يستخدم سلطته والتدخل وفي خالة رفضه او اعتذر عن ذلك فانه ينبغي عليهم ان يعترفوا باستقلال والي مصر محمد علي باشا ويوقعوا معه معاهدات تجارية [45].

ويبدو من خلال مقترحات القناصل الاوربيين تكمن في ان رغبتهم في تدخل السلطان وعزل محمد علي باشا ليس بسبب سياسته الخاطئة وذلك لان سياسته تعوق حركة تجارتهم ولذلك فيجب استبداله بوالي اخر يكون أكثر انصياعاً لرغباتهم وفي حالة عدم تنفيذ السلطان لذلك فانهم سوف يعترفون باستقلاله وهم يعرفون مدى رفض الدولة العثمانية لذلك لرغبتها بعدم استقلال محمد علي باشا لان ذلك سوف يؤدي الى توسيع رقعة حكمه على حساب املاكها.

موقف بريطانيا من نظام الاحتكار:

تطور نظام الاحتكار الذي فرضه محمد علي باشا في الوقت الذي كانت فيه التجارة الحرة قد وصلت الى اوربا الغربية بالمقابل كان ازدياد الإنتاج في بريطانيا قد استلزم محاولة الحصول علة فرص تجارية متزايدة وجعل الحكومة البريطانية تسعى الى دراسة أحوال التجارة في شتى انحاء العالم بهدف إعادة النظر في المعاهدات القائمة والحصول على احسن الشروط للتجارة البريطانية [46] , لذلك عملت على الغاء نظام

الاحتكار وجاهدت من اجل ذلك لما فيه من ضرر على اقتصادها من ناحية ولإدراكها على انه الركيزة التي يعتمد عليها باشا مصر في تقوية مركزه داخل مصر وبذلك ازداد الضغط البريطاني عن طريق السفير البريطاني في الاستانة بالاتفاق مع وزير الخارجية البريطاني بالمرستون (Palmerston)[47] , الذي هاجم سياسية محمد علي باشا بقوله " **ان محمد علي ليس اكثر من همجي جاهل نجح عن طريق المكر والجرأة والذكاء الفطري في الثورة والتمرد انني انظر الى ما نراه عنه من تمدينه لمصر على انه كذب وخداع محض واعتقد انه ليس اقل استبداداً وارهاباً من أي حاكم اخر استعبد شعبه من قبل** "[48] وقد مارسا ضغطهما على الباب العالي وقدم تقريراً أوضح فيه العوائق التي تقف امام التجارة البريطانية من خلال موظفي الكمارك الذين منعوا التجار البريطانيين من شحن الحرير الى اوربا وهذا بدوره ما حصل عليه البريطانيين من امتيازات وطلب من السلطان العثماني محمود الثاني [49] , الذي كانت اتجاهاته متماشية مع بريطانيا بحكم انه كان يسعى الى تدمير اكبر مصدر لدخل محمد علي باشا حتى يتمكن من ان يزعزع قدرته على الاحتفاظ بجيش قد يهدد السيادة العثمانية على مصر واملاكها فعرض عليها ان يمنحها تنازلات واعفاءات كمركية كان الغرض منها وضع العراقيل امام محمد علي باشا واضعاف علاقاته بالدول الاوربية العظمى وامام إصراره بعدم الرضوخ لمطالب القناصل الاوربيين بشان الغاء احتكار الحرير فان الباب العالي اصدر فرمان بتاريخ 21 ديسمبر 1835 يقضي بإلغاء القوانين الخاصة باحتكار الحرير فأنهى احتكاره في مصر كما الغى احتكاره في سوريا بعد وقت قصير من الغاءه في مصر [50] وتمسك الأجانب به في المقابل لم يجد محمد علي باشا سبيل من تنفيذه فكان صدور الفرمان الغاية منه كسر شوكته والايقاع بينه وبين الدول الاوربية[51] , الا ان بريطانيا لم تكتف بذلك فقد استمرت بالضغط على السلطان العثماني محمود الثاني (18.8 – 1839) من اجل الغاء نظام الاحتكار بشكل نهائي لأنها ضاقت ذرعاً من محاولات محمد علي باشا للحد من تجارتها والذي تسبب بالأضرار بتجارتها على الرغم من ان نظام الامتيازات الممنوح لها الذي كان يضمن حرية التجارة في الدولة العثمانية وممتلكاتها والتي كانت مصر من ضمن ممتلكاتها وقد ارتكزت على ذلك في طلبها على المادة الثالثة والخمسون من مواد الامتيازات التي كانت تخول لها شراء وتصدير ما تريده دون أي اعتراض على نشاطها التجاري[52] , وبعد انعدام حجم التبادلات التجارية في مصر حيث ان التجار الأجانب لم يجدوا متعاملين سوى محمد علي باشا ووكلائه بالإضافة الى ذلك احتكاره لمنتجات المناطق التي تقع ضمن ممتلكاته وخاصة في السودان وسوريا وقيامه بفرض ضرائب باهظة على منتجاتها[53] .

اقدم التجار الأجانب على حمل لواء المعارضة بعد ان لح الضرر في مصالحهم وقد مثل الناصل جبهة الرفض القوية لما لهم من مصالح قبل ان تكون لدولهم وان ما طبق من سياسة محمد علي باشا في هذا الشأن كان بمثابة ضربة لنظام الامتيازات الأجنبية التي كان يتمتع بها الأجانب وخاصة العاملين بالتجارة .

اعلن التجار البريطانيون احتجاجاتهم ورفعوا شكواهم الى قناصلهم للممثل الحكومة البريطانية في الإسكندرية وأوضحوا ان شراء وتصدير صوف الأغنام

وحرير بيروت قد حظر عليهم وان توجه الحكومة المصرية هو احتكار جميع منتجات البلاد ما لم يتم منعها بتدخلات رسمية وان الاحتكار حتى لو كان لمادة واحدة فان ذلك يشكل ظلماً واذى يلحق بهم بولهم " **ونحن لنا الحق في شكوانا من هذا النظام الضار**" [54] , كل ذلك جعل بريطانيا تضغط على الباب العالي الذي انتهى بعقد معاهدة تجارية في 16 أغسطس 1838 بين الدولة العثمانية وبريطانيا عرفت باسم بلطة ليمان[55] , واهم ما نصت عليه هذه المعاهدة:

1 -التبادل الحر للمنتجات .
2 -منح الرعايا البريطانيين وضع الدولة الأولى بالرعاية وتمتعهم بكل المزايا الممنوحة لرعايا الدول الأخرى .
3 -تحديد الرسوم على الواردات بـ 3% مع إضافة 2% على القطاعي وإلغاء الضرائب الإضافية على الواردات .
4 -تحديد الرسوم على الصادرات بـ 12% وان يدفع المصدرون الأجانب 3% منها[56] .

انصاع السلطان محمود الثاني (18.8- 1839) للمطالب البريطانية وبدوره اصدر امراً لمحمد علي باشا " **عدم مداخلتك في المعاملات التجارية التي يقوم بها رعايا بريطانيا في جميع الولايات المفوضة اليك**"[57] .

صرح محمد علي باشا بانه سوف ينفذ شروط المعاهدة خاصة وانه يدرك حاجته الى كسب عطف الدول الاوربية التي كان يسعى بالحصول على مساعدتها في صراعه المرتقب مع الدولة العثمانية [58] , فلم يشترط الا ان يمتنع التجار البريطانيين عن مطالبة الفلاحين بشراء المحصول قبل حصاده على ان يتمكنوا من شراءه بعد نقله من الأرض كما سمح بتمتع الفلاحون بالحرية الكاملة في نقل محاصيلهم الى الأسواق وان يتصرفوا بها كما يشاؤون وان يبيعوها لم يقبل شراؤها[59] .

استمرت بريطانيا بتكثيف مجهوداتها لتطبيق الفرمان الصادر عام 1838 حيث كانت تعلم مدى عناد حاكم مصر محمد علي باشا فكتب سفير بريطانيا في الاستانة بونسنبي الى حكومته " **لقد وضع هذا الفرمان الباشا في مازق حرج فان لم يقم بتنفيذه واصبح السلطان عاجزاً عن فرضه عليه فيجب على حكومة صاحب الجلالة ان تجبر هذا الثائر على الخضوع لتنتقم للشرف البريطاني**" [60] , تولت بريطانيا ضرب سياسة نظام الاحتكار خاصة عندما احست بان محمد علي باشا يقدم على تلك الإجراءات من اجل الوقوف امام مصالحها سواء بتوحيد ممتلكاته سياسياً او اقتصادياً لذلك قامت ببذل مجهودات مكثفة لكسر سياسة نظام الاحتكار التي اتبعها فجاء الضغط هذه المرة من قبل القنصل البريطاني العام في مصر باتريك كامبل Patrik Campbell (1833 – 1839) ودارت مفاوضات بينه وبين محمد علي باشا بشان وقف احتكار الحرير وجعله متداولاً حراً لجميع التجار البريطانيين ولشعور محمد علي باشا بالقوة المتكافئة ضده لم يبدي معارضة فاعتبر القنصل البريطاني بان ذلك كان موافقة منه[61].

لكن محمد علي باشا حذر التجار الفرنسيين من شراء وتصدير الحرير وبذلك وجه القنصل البريطاني نداءه الى الحكومة البريطانية لسرعة التحرك لخطورة الموقف بقوله " **يجب ان تلاحظ حكومة جلالة الملك ان هذه هي المرة الثالثة التي يحاول فيها باشا مصر انتهاز الفرص وهو الان ينوي احتكار الحرير فقط بل انه اعطى نفسه حق التدخل في الشؤون التجارية للرعايا البريطانيين الذين تحميهم الامتيازات الممنوحة من الباب العالي لبريطانيا العظمى**"[62] , كان هناك شك من قبل القنصل البريطاني العام في مصر جو بارنت John Barnet (1841–1846) في ان يحاول محمد علي باشا التهرب والتسويف وتأجيل تطبيق التجارة الحرة على مصر وذلك لوجود اشخاص كانوا مستفيدين من استمرار الأوضاع القائمة لصالحهم وذلك نتيجة النفوذ القوي الذي حصلوا عليه لدى محمد علي باشا الذي كانت مصلحته تتطابق مع مصالحهم [63] , ثبت صحة شك جو بارنت بحكم ان محمد علي باشا لم يكن على استعداد للاستغناء عن نظام الاحتكار وابدى رغبه في ابداء اقوى مقاومة ممكنة قبل ان يرغم بالتدريج على قبول شروط معاهدة بالطة ليمان والمعاهدات المماثلة الموقعة بين الدولة العثمانية والدول الاوربية الاخرى[64] , لذا سعت بريطانيا للحصول على اعتراف خطي من محمد علي باشا عن طريق قنصلها كامبل الذي نجح في الحصول على اعتراف كتابي وبهذا انهارت سياسة نظام الاحتكار في بلاد الشام وواصلت بريطانيا محهوداتها حتى تمكنت من الغائه في جميع ممتلكات الحكومة المصرية[65].

الخاتمة

نستنتج من خلال ذلك ان ان من بين النظم الجديدة التي استحدثها محمد عاي باشا ومست حياة الفلاح بصورة مباشرة نظام الاحتكار الذي اجبر الفلاح على زراعة انواع معينة تحقق من ورائها مكاسب كبيرة له في الوقت التي اضرت بمصلحة الفلاح كما اجبرته على توريد محصوله الى الحكومة المصرية بينما منع هو من بيعها بالسعر الذي يريده كذلك اتاح النظام الجديد الفرصة للتجار للاثراء من العمل في تجارة الحبوب على حساب الفلاحين.

اتاح نظام الاحتكار للحكومة فرصة الهيمنة على التجارة الداخلية والخارجية واستطاعت الحصول من وراء ذلك على ربح لا يستهان به بينما حرم نفس النظام الفلاحين من التصرف في محصولاتهم ومن الحصول على الربح الكامل لها وفرض عليهم ثمن البيع فرضاً دون استشارتهم .

لكن من جانب اخر اضر نظام الاحتكار بالتجار الاجانب في مصر بعد ان كانوا قبل هذا النظام المتحكمون بالاوضاع التجارية في مصر فقد اصبح محمد علي باشا هو المتحكم الوحيد في التجارة الداخلية والخارجية لمصر واصبح هو التاجر الوحيد الذي يتعاملون معه لذلك قامت بريطانيا بالظغط عليه من اجل الغاءه وارجاع الامتيازات التي كان يتمتع بها التجار البريطانيون في مصر من خلال الضغط عليه عن طريق السلطان العثماني والتي اسفرت عن صدور معاهدة بلطة ليمان عام 1838 والتي اعطتهم امتيازت تجارية لصالحهم والغاء نظام الاحتكار في بلاد الشام ومن ثم الغاءه في كافة ممتلكات الحكومة المصرية .

الهوامش

1- سليم الاول : وهو ابن السلطان بايزيد الثاني تسلم الحكم عام 1512 اتجه بعد ذلك لتامين حدود بلاده الشرقية التي كانت من المحتمل ان تواجه الغزو الصفوي وفي عام 1514 وقعت معركة جالديران بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية والتي انتهت بهزيمة الصفويين وتمكن من دخول عاصمتهم تبريز . للمزيد ينظر : هانس ارنت , الدر المصان في سيرة المظفر سليم خان , د ط , دار الاحياء والكتب العربية , القاهرة , 1962 , ص ص و – ي .

2- المماليك : مفردها مملوك وهو العبد الذي سبي ولم يملك ابواه والعبد القن هو الذي ملك هو وابواه واللملوك عبد يباع ويشترى ولم تلبث التسمية ان اتخذت مدلولاً اصطلاحياً خاصاً في التاريخ الاسلامي . للمزيد ينظر: محمد سهيل طقوش , تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام , دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع , بيروت – لبنان , 1997 , ص 15 .

3- نابليون بونابرت: ولد في مدينة اجاكسيو في جزيرة كورسيكا في 15 اب عام 1769 بعد عام من انظمامها لفرنسا في اسرة فقيرة نبيلة الاصل والده شارل ماري بونابرت وامه ماري لاتسيتا رامولينو التحق بمعهد اوتن الملكي ثم واصل دراسته في معهد بريان التابع للمدرسة الحربية في عام 1784 في باريس وبقي فيها ست سنوات درس فيها الفنون العسكرية واصل دراسته الجامعية عندما دخل المدرسة المدرسة الحربية الملكية بباريس وكان عمره 15 خمسة عشر عاماً وانهى دراسته في عام 1787 دراسته بتفوق . للمزيد ينظر : حسن زغير حزيم , ارتقاء نابليون للسلطة في فرنسا (1796 – 1799) , بحث منشور , مجلة كلية الاداب, العدد 98 , ص 57 ؛ ول وايزيل ديورانت، قصة الحضارة (عصر نابليون ١٧٨٩– ١٨١٥ ،(ترجمة عبد الرحمن عبد الله الشيخ، الكتاب الاول من المجلد الحادي عشر، بيروت ، دار الجيل للنشر والطباعة، ٢٠٠٧ ، ج٤٣ ،ص ص١٠٥ –١٠

4- محمد علي باشا: ولد في عام 1769م في (قوله) من اعمال الروميلي وكان ابوه إبراهيم اغا ضابطاً من ضباط مدينة الروميلي ورئيساً لخفر شوراعها وارجائها التحق محمد علي باشا بسلك الجندية العثمانية وكان نائباً لرئيس الكتيبة الألبانية لانتزاعها من ايدي الفرنسيين عام 18.1م ثم اصبح رئيساً للكتيبة وفي عام 18.5م اصبح محمد علي والياً على مصر . للمزيد ينظر : مجدي كامل , شخصيات التاريخ الكبرى, , دار الكتاب العربي , دمشق – القاهرة , 2.12 ص34 ؛ ياسر

قطامش , مصر صور لها تاريخ (18.5 – 5..2) , مكتبة الدار العربية للكتاب , القاهرة , 2.11 , ص ص 1. – 11 .

5- نظام الالتزام: وهو نظام اتبعته الحكومة المصرية في جباية ضرائب الاطيان حيث يلتزم من يشاء قرية او اكثر ويعطي له تقسيط بذلك وامر الى مشايخ دائرة التزامه واهاليها بالخضوع لاوامره وتادية الاموال اليه. للمزيد ينظر: احمد احمد الحته , تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد علي الكبير , د ط , الهيئة المصرية العامة للكتاب , القاهرة , 2012 , ص 50 .

6- جي فارجيت , محمد علي مؤسس مصر الحديثة , ترجمة محمد رفعت عواد , المجلس الاعلى للثقافة , القاهرة , 2003 , ص 112 .

7- راشد البرواي , الموسوعة الاقتصادية , مكتبة النهضة العربية , القاهرة , 1987 , ص 28 .

8- بيتر مانسفيلد , تاريخ مصر الحديثة والشرق الاوسط , ترجمة عبد الحميد فهمي الجمال , الهيئة المصرية العامة للكتاب , القاهرة , 1995 , ص 16 .

9- عبد الرحمن ناجون , مختصر تاريخ مصر , معهد اللغات الأجنبية , بكين , 1978, ص 48 .

10- محمد فؤاد شكري , بناء دولة مصر محمد علي (السياسة الداخلية) , دار الفكر العربي , القاهرة , 1948 , ص 7 .

11- عبد الرحمن ناجون , المصدر السابق , ص 48 .

12- جورج كيرك , موجز تاريخ الشرق الأوسط من ظهور الإسلام الى الوقت الحاضر , ترجمة عمر الاسكندري وسليم حسن , دار الطباعة الحديثة , مصر , 1975 , ص 154 .

13- عفاف لطفي السيد مارسو , مصر في عهد محمد علي , ترجمة عمر زين الدين , المجلس الأعلى للثقافة , القاهرة , 4..2 , ص 279 .

14- المصدر نفسه .

15- مفيد الزيدي , موسوعة التاريخ الإسلامي , ب ط , دار اسامة , الاردن , 2006 , ص 186 .

16- عمر الاسكندري وسليم حسن , تاريخ مصر من الفتح العثماني الى قبيل الوقت الحاضر , مكتبة مدبولي , القاهرة , 1997 , ص 147 .

17- كلوت بك , لمحة عامة عن مصر , ترجمة محمد مسعود , ج2 , دار الكتب الخديوية , ص ص 427 – 428 .

18- الغالي غربي , دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288-1916 , د ط , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , 7..2 , ص 181 .

19- عبد الرحمن الرافعي , عصر محمد علي , ط5 , دار المعارف , د م ط , 1989 , ص 498 .

20- عصام عبد الفتاح , ايام محمد علي عبقرية الارادة وصناعة التاريخ , د ط , الماس للنشر والتوزيع , القاهرة , ص 61 .

21- امين سامي, تقويم النيل عصر محمد علي باشا , ج2 , ص 29. .

22- المصدر نفسه .

23- طاهر عبد الحكيم , الشخصية المصرية قراءة جديدة لتاريخ مصر , الهيئة المصرية العامة للكتاب , القاهرة , ص 117 .

24- رؤوف عباس , الحركة العمالية في مصر , دار الكاتب لعربي للطباعة والنشر , القاهرة , 1968 , ص 36 .

25- المصدر نفسه.

26- عبد المنعم فوزي, مذكرات في تطور مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث , ص 49 .

27- محمد صبري , تاريخ مصر من محمد علي الى اليوم , مطبعة دار الكتب المصرية , القاهرة , 1926 , ص 54 .

28- مفيد الزيدي , موسوعة التاريخ الاسلامي, العصر العثماني 1917/1516 , دار اسامة للنشر , الاردن, ص 481 .

29- احمد عزت عبد الكريم , دراسات في تاريخ العرب الحديث , دار النهضة العربية , بيروت , 1970, ص 253 .

30- محمود الثاني: وهو السلطان الثلاثون من سلاطين الدولة العثمانية والده السلطان عبد الحميد اول تولى الحكم بعد أخيه السلطان مصطفى الرابع في 3. تموز 18.8 امتاز بقوة شخصيته استلم مقاليد الحكم وعمره أربعة وعشرين عام كانت لديه رغبة كبيرة في الإصلاح . للمزيد ينظر :

لؤي جمعه فاضل , نوبار باشا ودوره السياسي في مصر, رسالة ماجستير (غير منشورة) , كلية التربية الأساسية , الجامعة المستنصرية , 2.18 , ص 6. : غانية بعيو , التنظيمات العثمانية واثارها على الولايات العربية الشام والعراق انموذجاً 1839 – 1876 , رسالة ماجستير (غير منشورة) , كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية , جامعة الجزائر , 2..9 , ص 23 .

31- جورج يانج وعلي احمد شكري , المصدر السابق , ص 82 .

32- محمد صبري , المصدر السابق , ص 54 .

33- صلاح احمد هريدي , دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر , ج2,عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية , مصر , 2... , ص 45 .

34- عفاف لطفي السيد مارسو , مصر في عهد محمد علي , ترجمة عمر زين الدين , المجلس الأعلى للثقافة , القاهرة , 2..4 , ص 279 .

35- عبد العزيز نوار , تاريخ مصر الاجتماعي , منذ فجر التاريخ حتى العصر الحديث , د ط , دار الفكر العربي , القاهرة , 1988 , ص 98 .

36- صلاح احمد هريدي , المصدر السابق , ص 65 .

37- عفاف لطفي السيد مارسو , المصدر السابق , ص 279 .

38- عفاف لطفي السيد مارسو , المصدر السابق , ص 278 .

39- المصدر نفسه , ص 281 .

40- المصدر نفسه .

41- بوغوص بك : ولد بوغوص بك يوسفيان بمدينة أزمير عام 1768 وتثقف بمدارسها وقد برع بالتجارة في أول حياته ثم أصبح مستشاراً للقنصلية البريطانية في أزمير في عام 179. وتعين في مصلحة الكمارك ثم انتقل إلى كمرك الإسكندرية حتى قدوم الحملة الفرنسية عام 1798 ليرحل بوغوص إلى أزمير ليعود مرة أخرى إلى مدينة الإسكندرية ليصبح مترجماً لمحمد علي باشا ثم ملتزماً لإيرادات جمرك الإسكندرية في سنة 181. توفي في عام 1844 , للمزيد ينظر: جرجي زيدان , تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر , ج1, كلمات عربية للترجمة والنشر ,القاهرة , د ت , ص243-ص244

42- عفاف لطفي السيد مارسو , المصدر السابق , ص 282 .

43- الامتيازات الأجنبية: وهي معاهدات تجارية نظم السلاطين العثمانيين بمقتضاها أمور التجارة مع الدول الغربية وبموجبها هيمن التجار الاوربيين الناشطين في الدولة العثمانية على عمليات التبادل التجاري في الموانئ والمدن التجارية حتى اصبحوا يمثلون مع قنصلياتهم دولة داخل دولة . للمزيد ينظر:, أطروحة دكتوراه , (غير منشورة) , كلية الشريعة والدراسات الإسلامية , جامعة ام القرى , 2001 , ص 14 .

44- عفاف لطفي السيد مارسو , المصدر السابق , ص ص 282 – 283 .

45- المصدر نفسه , ص 283 .

46- احمد عبد الرحيم مصطفى , عصر حككيان , د ط , الهيئة المصرية العامة للكتاب , د م ط , 1990 , ص 37 .

47- بالمرستون: وهو هنري جون كمبل بالمرستون رجل سياسي بريطاني ولد عام 1784 بدء حياته السياسية عندما انتخب في مجلس العموم البريطاني عام 1806 ثم اصبح عضواً في البرلمان عام 18.7 ممثلاً عن حزب المحافظين اصبح وزيراً للخارجية مرتين الاولى (183. – 184.) والثانية (1846 – 1851) ثم اصبح وزيراً للداخلية (1852 – 1855) بعدها اصبح رئيساً للوزراء (1859 – 1865) توفي في 18 تشرين اول 1865 . للمزيد ينظر : وليم لانكر , موسوعة تاريخ العالم , ترجمة عبد المنعم ابو بكر , ج , مكتبة النهضة المصرية , القاهرة , 1966 , ص ص 1615 – 1625 .

48- نقلاً عن : عمر صابر عبد الله عمر التكريتي , التطورات الداخلية في مصر في عهد عباس باشا الاول 1848- 1854 , رسالة ماجستير (غير منشورة) , كلية التربية , جامعة تكريت , 2.12 , ص 17 .

49- لؤي جمعه فاضل , المصدر السابق , ص 60 .

50- صلاح احمد هريدي , الحرف والصناعات في عهد محمد علي , د ط , دار المعارف , د م ط , 1985 , ص 143 .

51- عبد المنعم إبراهيم الجميعي , تاريخ مصر الاقتصادي في عصر محمد علي , د ط , د م , د م ط , 1995 , ص 45 .

52- محمد فؤاد شكري واخرون , بناء دولة مصر محمد علي باشا , دار الفكر العربي , القاهرة , 1948 , ص 484 .

53- احمد عبد الرحيم مصطفى , المصدر السابق , ص 38 .

54- لطيفة محمد سالم , الحكم المصري في بلاد الشام 1831 – 1841 , ط2 , مكتبة مدبولي , القاهرة, 199. , ص ص 178 – 179 .

55- بلطة ليمان: وهي المعاهدة التي عقدتها الدولة العثمانية مع بريطانيا وحصلت بريطانيا بموجبها على انشاء نظام للتجارة الحرة في الدولة العثمانية وإمكانية البيع والشراء لجميع السلع مهما بلغت كميتها . للمزيد ينظر: انيل الكسندروفنا دولين , الإمبراطورية العثمانية وعلاقتها الدولية في ثلاثينيات واربعينات القرن التاسع عشر , ترجمة أنور محمد إبراهيم , د ط , المجلس الأعلى للثقافة , القاهرة , 1999 , ص 92 .

56- احمد عبد الرحيم مصطفى , المصدر السابق , ص 38 .

57- لطيفة محمد سالم , المصدر السابق , ص 180 .

58- احمد عبد الرحيم مصطفى , المصدر السابق , ص ص 38 – 39 .

59- المصدر نفسه , ص 39 .

60- لطيفة محمد سالم , المصدر السابق , ص 18. .

61- المصدر نفسه , ص 179 .

62- المصدر نفسه .

63- احمد عبد الرحيم مصطفى , المصدر السابق , ص 39 .

64- المصدر نفسه , ص ص 39 – 4. .

65- لطيفة محمد سالم , المصدر السابق , ص 18. .

المصادر

اولاً : الوثائق المنشورة :

– امين سامي, تقويم النيل عصر محمد علي باشا , ج2 .

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية غير المنشورة:

–عمر صابر عبد الله عمر التكريتي , التطورات الداخلية في مصر في عهد عباس باشا الاول 1848–1854 , رسالة ماجستير (غير منشورة) , كلية التربية , جامعة تكريت , 2012.

– غانية بعيو , التنظيمات العثمانية واثارها على الولايات العربية الشام والعراق انموذجاً 1839 – 1876 , رسالة ماجستير (غير منشورة) , كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية , جامعة الجزائر , 2009 .

– لؤي جمعه فاضل , نوبار باشا ودوره السياسي في مصر, رسالة ماجستير (غير منشورة) , كلية التربية الأساسية , الجامعة المستنصرية , 2018 .

- ياسر بن عبد العزيز قاري , أطروحة دكتوراه , (غير منشورة) , كلية الشريعة والدراسات الإسلامية , جامعة ام القرى , 2001 .

الكتب العربية والمعربة:

– احمد عبد الرحيم مصطفى , عصر حككيان , د ط , الهيئة المصرية العامة للكتاب , د م ط , 199. , [1] ص 37 .

– احمد احمد الحته , تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد علي الكبير , د ط , الهيئة المصرية العامة للكتاب , القاهرة , 2012.

– احمد عزت عبد الكريم , دراسات في تاريخ العرب الحديث , دار النهضة العربية , بيروت , 1970.

– الغالي غربي , دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288–1916 , د ط , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , 2007 .

- انيل الكسندروفنا دولين , الإمبراطورية العثمانية وعلاقتها الدولية في ثلاثينيات واربعينات القرن التاسع عشر , ترجمة أنور محمد إبراهيم , د ط , المجلس الأعلى للثقافة , القاهرة , 1999 .

– والشرق الاوسط , ترجمة عبد الحميد فهمي الجمال , الهيئة – بيتر مانسفيلد , تاريخ مصر الحديثة المصرية العامة للكتاب , القاهرة , 1995 .

– جرجي زيدان , تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر , ج1, كلمات عربية للترجمة والنشر ,القاهرة , د ت .

– جورج كيرك , موجز تاريخ الشرق الأوسط من ظهور الإسلام الى الوقت الحاضر , ترجمة عمر الاسكندري وسليم حسن , دار الطباعة الحديثة , مصر , 1975 .

– جي فارجيت , محمد علي مؤسس مصر الحديثة , ترجمة محمد رفعت عواد , المجلس الاعلى للثقافة , القاهرة , 2003 .

– رؤوف عباس , الحركة العمالية في مصر , دار الكاتب لعربي للطباعة والنشر , القاهرة , 1968.

– صلاح احمد هريدي , الحرف والصناعات في عهد محمد علي , د ط , دار, المعارف , د م ط , 1985 .

– صلاح احمد هريدي , دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر , ج2,عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية , مصر ,2000 .

– طاهر عبد الحكيم , الشخصية المصرية قراءة جديدة لتاريخ مصر , الهيئة المصرية العامة للكتاب , القاهرة, 2012 .

– عبد الرحمن الرافعي , عصر محمد علي , ط5 , دار المعارف , د م ط , 1989.

– عبد الرحمن ناجون , مختصر تاريخ مصر , معهد اللغات الأجنبية , بكين , 1978 .

– عبد العزيز نوار , تاريخ مصر الاجتماعي , منذ فجر التاريخ حتى العصر الحديث , د ط , دار الفكر العربي , القاهرة , 1988 .

– عبد المنعم إبراهيم الجميعي , تاريخ مصر الاقتصادي في عصر محمد علي , د ط , د م , د م ط , 1995 .

– عبد المنعم فوزي, مذكرات في تطور مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث , دار المعارف , مصر , 1956 .

– عصام عبد الفتاح , ايام محمد علي عبقرية الارادة وصناعة التاريخ , د ط , الماس للنشر والتوزيع , القاهرة 2012 .

– عفاف لطفي السيد مارسو , مصر في عهد محمد علي , ترجمة عمر زين الدين , المجلس الأعلى للثقافة , القاهرة , 2004 .

– عمر الاسكندري وسليم حسن , تاريخ مصر من الفتح العثماني الى قبيل الوقت الحاضر , مكتبة مدبولي , القاهرة , 1997 .

– كلوت بك , لمحة عامة عن مصر , ترجمة محمد مسعود , ج2 , دار الكتب الخديوية

– لطيفة محمد سالم , الحكم المصري في بلاد الشام 1831 – 1841 , ط2 , مكتبة مدبولي , القاهرة, 1990.

– مجدي كامل , شخصيات التاريخ الكبرى, , دار الكتاب العربي , دمشق – القاهرة , 2012 .

– محمد سهيل طقوش , تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام , دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع , بيروت – لبنان , 1997 .

– محمد صبري , تاريخ مصر من محمد علي الى اليوم , مطبعة دار الكتب المصرية , القاهرة , 1926.

– محمد فؤاد شكري , بناء دولة مصر محمد علي (السياسة الداخلية) , دار الفكر العربي , القاهرة , 1948.

– ---------- , بناء دولة مصر محمد علي باشا , دار الفكر العربي , القاهرة , 1948 .

- ياسر قطامش , مصر صور لها تاريخ (1805 – 2005) , مكتبة الدار العربية للكتاب , القاهرة , 2011.

هانس ارنت , الدر المصان في سيرة المظفر سليم خان , د ط , دار الاحياء والكتب العربية , القاهرة , 1962.

-ول وايزيل ديورانت , قضة الحضارة (عصر نابليون 1789 – 1815) ترجمة عبد الرحمن عبد الله , الكتاب الاول من المجلد الحادي عشر , ج43 , دار الجيل للنشر والطباعة , بيروت , 2007 .

ثالثاً الموسوعات:

- راشد البرواي , الموسوعة الاقتصادية , مكتبة النهضة العربية , القاهرة , 1987.

- مفيد الزيدي , موسوعة التاريخ الإسلامي , ب ط , دار اسامة , الاردن , 2006 .

- وليم لانكر , موسوعة تاريخ العالم , ترجمة عبد المنعم ابو بكر , ج , مكتبة النهضة المصرية , القاهرة , 1966.

البحوث المنشورة:

- حسن زغير حزيم , ارتقاء نابليون للسلطة في فرنسا (1796 – 1799) , بحث منشور , مجلة كلية الاداب, العدد 98 .